مجلـــــة الآداب للعلوم الإنســـانيـــة
المجلد الثامن العدد الثاني، ديسمبر
2025، ص ص247- 284
Arts & Humanities Journal
Vol. 8, Issue no. 2, December,
2025, pp.247-284

Issn (النسخة الالكترونية): 3006 -757X Issn (النسخة المطبوعة): 3006 -7561

التحول الديمقراطي في اليمن: دراسة في الإشكاليات البنيوية (1990 – 2015م)

الدكتور/ فؤاد ناصر صالح البداي
أستاذ العلوم السياسية المساعد بقسم الاقتصاد
كلية العلوم الإدارية– جامعة تعز
Fuad.Nasser@taiz.edu.ye
Phone: +967771140389

تاريخ استلام البحث: 10/ 12/ 2025 **تاريخ قبوله للنشر: 17/ 12/ 2025**

موقع المجلة: https://taiz.edu.ye/tujr/index.php/ahs

التحول الديمقراطي في اليمن: دراسة في الإشكاليات البنيوية

(1990 – 2015م)

د. فؤاد ناصر صالح البداي

أستاذ العلوم السياسية المساعد بقسم الاقتصاد

كلية العلوم الإدارية– جامعة تعز

ملخص البحث

تتناول الدراسة الإشكاليات البنيوية التي أعاقت مسار التحول الديمقراطي في اليمن منذ قيام دولة الوحدة بين شطري اليمن وقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م، وذلك من خلال تحليل العوامل المعيقة المرتبطة بطبيعة الدولة، وبناء المجتمع، والاقتصاد، والثقافة السياسية، والبيئة الإقليمية والدولية، وقد أثبتت النتائج أن تفاعل هذه العوامل البنيوية مجتمعة، قد أعاقت نجاح عملية التحول الديمقراطي في اليمن وأدت إلى انهيارها، وأن أي مسار مستقبلي للتحول الديمقراطي في البلاد يجب أن يبدأ بإصلاح جذور تلك الإشكالات وليس الاكتفاء بمظاهرها.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، اليمن، هشاشة الدولة.

Democratization in Yemen: An Analytical Study of Structural Problems (1990 – 2015)

Dr. Fuad Nasser Saleh Al-Badai
Assistant Professor of Political Science, Department of Economics
Faculty of Administrative Sciences – Taiz University

Abstract

This study explores the structural Problems that obstructed Yemen's democratic transition following the establishment of national unity in 1990. It highlights how state fragility, traditional social structures, rentier economic patterns, authoritarian political culture, and unfavorable regional and international contexts collectively undermined the consolidation of democratic institutions. The findings conclude that the collapse of Yemen's democratic experiment resulted from the cumulative interaction of these factors, and that any future democratization must begin by addressing their root causes rather than their superficial manifestations.

Keywords: Democratic transition, Yemen, state fragility.

.

المقدمة

شهد اليمن منذ العام 1990م مسارًا طموحًا نحو التحول الديمقراطي، اتسم في بدايته بانفتاح واسع على التعددية السياسية والحزبية، وإقرار دستور يضمن الحريات العامة، وتنظيم أول انتخابات برلمانية تنافسية في 27 أبريل 1993م هي الأولى من نوعها في تاريخ البلاد، غير أن هذا المسار الذي تم النظر إليه في حينه كنموذج واعد في محيط إقليمي محافظ، تعرض لجملة من الأزمات البنيوية التي مهدت لانهياره الكامل مع انهيار مؤسسات الدولة والمؤسسات الديمقراطية في بداية العام 2015م ودخول اليمن في حرب ما تزال قائمة حتى اليوم، وتثير هذه الدراسة سؤالاً محوريًا مفاده: لماذا أخفق اليمن في تحقيق انتقال ديمقراطي مستقر ومستدام، رغم توفر بيئة مواتية من المؤسسات والقيم الديمقراطية؟ ويستند هذا السؤال إلى فرضية أساسية مفادها: أن انهيار عملية التحول الديمقراطي في اليمن، لم يكن نتيجة عوامل سياسية ظرفية فحسب، وإنما يعود بصورة أساسية إلى إشكاليات بنيوية عميقة تتعلق بطبيعة الدولة التي ارتبطت عملية التحول الديمقراطي بقيامها في العام 1990م، وبالبنى الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئة الإقليمية والدولية.

وتفترض هذه الدراسة، أن مسار عملية التحول الديمقراطي في اليمن قد نشأ في بيئة غير مواتية هيكليًا، وأن البنى العميقة للدولة والمجتمع لم تكن مهيأة لدعم تحول سياسي حقيقي، وتأسيسًا على هذه الفرضية، تهدف الدراسة إلى تحليل الإشكاليات البنيوية التي أعاقت عملية التحول الديمقراطي في البلاد.

تستخدم الدراسة أسلوب وحدة تكامل المناهج البحثية في تناول محاورها، بهدف الكشف عن طبيعة العوامل المعيقة التي أعاقت عملية التحول وأدت في نهاية المطاف إلى انهيارها، وتعتمد الدراسة في ذلك بشكل أساسي على المنهج البنيوي، والتاريخي، ومنهج تحليل النظم.

تبرز أهمية هذه الدراسة، في كونها تقدم قراءة شاملة قدر الإمكان للبيئة البنيوية التي نشأت فيها عملية التحول الديمقراطي في اليمن، والتي شكلت وفق فرضية الدراسة العائق الأكبر أمام نجاح عملية تحول ديمقراطي مستقر ومستدام في البلاد، إلى جانب

أنها تسهم في إثراء الأدبيات العربية حول حالات التحول والانتقال الديمقراطي المتعثر في المنطقة، وذلك من خلال تقديم نموذج تحليلي يمكن مقارنته بتجارب عربية وإفريقية وأسيوية واجهت إشكالات بنيوية كالتي واجهتها التجربة اليمنية.

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين اثنين، يتناول الأول الإطار النظري للدراسة، فيما يتناول الثاني الإشكاليات البنيوية وعلاقتها بتعثر التحول الديمقراطي في اليمن، وخاتمة.

الدراسات السابقة:

بالرغم من التحولات التي شهدها اليمن منذ العام 1990م، سواء ما يتعلق بالتغير الذي طرأ على بنية الدولة نفسها أو في بنية النظام السياسي، وبالرغم من حجم النشاط والحراك السياسي الكبير الناجم عن هذه التغيرات، من قبل الأحزاب والقوى السياسية؛ فإن الدراسات التي عنيت بدراسة موضوع التحول الديمقراطي في اليمن ما تزال شحيحة للغاية، وإذا ما تمت مقارنتها بالدراسات التي تمت على بعض الدول في المنطقة العربية؛ فإن الدراسات التي تمت على الحالة اليمنية لا تكاد تذكر، وعلى قلتها فقد اهتمت هذه الدراسات بتناول موضوعات التحول الديمقراطي في اليمن على النحو الآتي:

دراسة: المخلافي، فيصل سعيد قاسم، (2010م): اهتمت الدراسة بتحليل الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في دعم مسار التحول الديمقراطي في اليمن، من خلال تناول العوامل المؤثرة في أدائه، بالإضافة إلى دراسة التشريعات المنظمة لعمله، واهتمت كذلك بقياس قدرة هذه المنظمات على التكيف المؤسسي، ومدى استقلاليتها وفاعلية بنيتها الداخلية، بما في ذلك آليات المشاركة والديمقراطية الداخلية، وصولاً إلى تحديد أثرها على قضايا الحقوق والحريات، وعلى السياسيات العامة، واعتمدت الدراسة الاقتراب المؤسسي، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا، في أنها تجعل منظمات المجتمع المدني محور التحليل الذي تدور حوله محاورها، وهدفت إلى التعرف عن مدى تأثيرها على مسار التحول الديمقراطي، في حين ينصب اهتمام دراستنا على البنى والهياكل الأساسية المعيقة لمسار عملية التحول في اليمن، ضمن إطار أوسع يشمل البنى الاجتماعية، والثقافية، والبيئة الإقليمية والدولية، وتعتمد على أسلوب التكامل المنهجي، جمع بين المنهج البنيوي، ومنهج النظم، والمنهج التاريخي.

دراسة: الشرجبي، عادل مجاهد (وآخرون)، (2009م): تناولت الدراسة الدور المحوري الذي تمارسه القبيلة اليمنية في البنية السياسية، وقد ركزت على تحليل طبيعة

السلطة داخل القبيلة وآليات تأثيرها على مؤسسات الدولة، وبينت أن القبيلة تمارس وظائف سياسية موازية للدولة من خلال مجالسها العرفية (الدواوين)، ومن خلال شبكات وساطاتها، بما يعزز من الولاءات التقليدية على حساب قيم المواطنة، ويؤثر على فعالية الدولة وعلى مسار التحول الديمقراطي، كما بينت الدراسة العلاقة التبادلية بين النخب السياسية وبين البنية القبلية، وكيف يجري توظيف القبيلة كأداة للنفوذ السياسي، وقد اعتمدت الدراسة منهجية متعددة جمعت بين الوصف والتحليل والتفسير، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا، من حيث زاوية التحليل، فهي قد اقتصرت على تناول الدور السياسي للقبيلة في اليمن باعتبارها الفاعل الاجتماعي الأكثر تأثيرًا، بينما تنظر دراستنا إلى القبيلة باعتبارها إشكالية ضمن إشكاليات بنيوية أوسع تشمل هشاشة الدولة، والاقتصاد الريعي، والثقافة السياسية، والبيئة الإقليمية، بهدف تفسير تعثر عملية التحول الديمقراطي في اليمن خلال الفترة 1990–2015م بما يجعل دراستنا أكثر شمولاً واتساعًا من حيث الإطار التحليلي والموضوعي، ومن حيث المنهجية المعتمدة.

دراسة: أبو غانم، فضل علي أحمد، (1991م): تناولت الدراسة بالتحليل طبيعة القبيلة اليمنية، وبنيتها الداخلية، ووظائفها الاجتماعية والسياسية، وكيف استطاعت أن تحافظ على نفوذها السياسي، إضافة إلى تتبع التحولات التي طرأت عليها بفعل التعليم، والهجرة، والتحضر، وأبرزت الدراسة قدرة القبيلة على القيام بوظائف تنظيمية وسياسية، شبيهة بقدرات الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط والمصالح، وقد اعتمدت على المنهج التاريخي والمقارن، وتختلف عن دراستنا في أن تركيزها انصب على تحليل البنية القبلية بوصفها بنية اجتماعية سياسية مستمرة، بينما تتناول دراستنا البنية القبيلة ضمن إطار أوسع من العوامل التي أعاقت التحول الديمقراطي في اليمن.

دراسة: الرماح، خالد أحمد ناصر، (2016م): اهتمت الدراسة بتحليل محددات الثقافة السياسية في اليمن من خلال ثلاثة مكونات رئيسية هي: البيئة الاجتماعية، والبيئة الاقتصادية، ومستوى الاندماج الاجتماعي، وانعكاس هذه العوامل على المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي، وعلى قابلية المجتمع اليمني للقيم الديمقراطية، لم تفصح الدراسة عن المنهج العلمي المعتمد، ولكن المنهج الوصفي التحليلي يظهر في ثناياها، وتختلف عن هذه الدراسة من حيث المنطلق والمجال؛ حيث تركز دراستنا على تحليل الإشكاليات البنيوية التي عطلت مسار التحول الديمقراطي، منها: هشاشة الدولة، والاختلالات البنيوية الاقتصادية، وضعف الثقافة السياسية، والعوامل الإقليمية، بينما

ISSN (Print) 3006 – 7561 ISSN (Online) 3006 – 757X

تركز دراسة الرماح على البعد الثقافي والاجتماعي فقط، ومن ثم فإن دراستنا هذه تسد فجوة أوسع تتعلق بفهم القيود الهيكلية العميقة التي أحاطت بتطور عملية التحول الديمقراطي وأدت إلى تعثرها.

دراسة: مجاهدي، عز الدين، (2023م): ركزت الدراسة على تحليل دور البنية القبلية في تشكيل المواقف السياسية للفاعلين، وكيف أسهمت الولاءات التقليدية في إعادة إنتاج مراكز النفوذ، وتقويض فرص بناء مؤسسات سياسية حديثة، وأوضحت بأن القبيلة ظلت فاعلاً موازيًا للدولة خلال المرحلة الانتقالية (2011 –2014م)، وقد اعتمدت في منهجيتها على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وهي تختلف عن دراستنا في أنها تركز بشكل مباشر على الدور السياسي للقبيلة خلال الفترة المشار إليها أعلاه، في حين أن دراستنا تتناول القبيلة ضمن تحليل بنيوي أوسع، يمتد من 1990 إلى 2015م، ويشمل مجموعة أوسع من البنى المؤثرة بهدف تفسير تعثر عملية التحول الديمقراطي ولا تقف عن مجرد الوصف لدور المتغير القبلي فقط.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

ينقسم المبحث إلى مطلبين اثنين، يتناول الأول الإطار المفاهيمي، فيما يتناول الثاني المداخل النظرية المفسرة لعمليات التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي:

تقتضي أي دراسة علمية دقيقة أن تبدأ بضبط المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي تُشكل مرتكزاتها النظرية والمنهجية، وفي هذا السياق، يعرض الباحث بصورة موجزة أهم المفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث، بما يتيح للقارئ إطاراً واضحاً لفهم محتوى الدراسة، ومن ثم، فإن محاولة التأصيل المفاهيمي لمفهوم التحول الديمقراطي تستدعي العودة إلى جذوره اللغوية، حيث يُفهم التحول في اللغة على أنه تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى، كما أن لفظ "التغير الديمقراطي" يُشير لغةً إلى التغير أو النقل، فيُقال: حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه، وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية Transition (الغاليين، وشقير، 2020، ص401)، بما تحمله من دلالات على الانتقال والتحوّل من وضع إلى آخر.

ويختلف مفهوم التحول عن مفهوم التقدم، والتطور، والتغير، والنمو، فالتقدم هو عملية تحول تتضمن السير إلى الأمام، في حين أن التطور لا يعني بالضرورة التقدم والسير نحو خطى إيجابية، فقد يتضمن معنى التقهقر والتراجع نحو خط سلبي، أما التغير فقد يكون نحو الأحسن أو الأسوأ (منيرة، 2021، ص882)، بمعنى الانتقال من حالة إلى أخرى، وأما النمو؛ فيشير دومًا إلى الزيادة، ونمو الوعي السياسي؛ يعني زيادته عما كان عليه من قبل.

بالنسبة للديمقراطية (Democracy)، فهو مصطلح غربي يعود في الأصل إلى الفلاسفة الإغريق، ويتكون من كلمتين إغريقيتين الأولى: ديموس (Demos)، وتعني "الشعب"، والثانية: كراتوس (Kratos)، وتعني "السلطة" أو "الحكم"، وهي تعني "حكم الشعب"، حيث كان مواطنو دولة المدينة في أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد، يحكمون أنفسهم بأنفسهم بطريقة مباشرة، ومذ ذاك؛ شهد مفهوم الديمقراطية تطورًا وتحورًا عبر مراحل زمنية وظروف مكانية مختلفة، وقد ساهم كل مفكر في عملية بلورته من منظوره الخاص وتماشيا مع أفكاره وبيئته المجتمعية، وقد اتخذ هذا المفهوم صورًا وتطبيقات متفاوتة عبر تطور المجتمعات وتعدد الثقافات، وارتبط بالكثير من القيم والمثل العليا مثل: المساواة، والعدالة، والحرية، والاحترام، والتسامح، والتعددية، والمشاركة السياسية.

وفي سياق الجهود البحثية الرامية لوضع تعريف علمي دقيقً لهذه الظاهرة من قبل الباحثين والمفكرين المنشغلين والمتخصصين بها؛ يمكن التمييز بين منظورين أو تصورين لهذه الجهود، أحدهما ينظر إلى الظاهرة من منظور أضيق، بينما الآخر يراها من منظور أشمل وأوسع، وفي هذا السياق، يأتي تعريف "جوزيف شومبيتر" (Joseph Schumpeter) الذي يُعد أول من صاغ تعريفًا للديمقراطية بمعناها الضيق، فبالنسبة إليه، فإن الديمقراطية ليست إلا آلية لاختيار القيادة السياسية (سورنسن، 2015، ص27)، وبتعبير "شومبيتر" فإن "النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات" (هانتنجتون، 1993، ص 64–65)، أو هي "ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن للأفراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس" (عبد الله، 1997، ص16–17)، وهكذا فإن "شومبيتر" قد حصر المفهوم في العملية الانتخابية وإجراءاتها وقواعد تنظيمها.

يشاركه في هذا التصور، "صامويل هانتنجتون" (Samuel Huntington)، حيث يرى بأن الديمقراطية هي "ذلك النموذج في الحكم الذي يُحَدد فيه القادة بناءً على اختيار

حر عبر الانتخابات" (منيرة، 2021، ص884)، بمعنى أن الديمقراطية، ما هي إلا القدرة على الاختيار من بين قادة سياسيين أنداد يتنافسون للحصول على أصوات المواطنين في وقت الانتخابات (سورنسن، 2015، ص27–28)، ويعتقد "هانتنجتون" بأن التعريف بالديمقراطية وفق هذا النهج الإجرائي، يُقدم عددًا من العلامات المميزة التي تسمح بالحكم على مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية، وتسمح بالمقارنة بين النظم، وتحليل مدى تحول الأنظمة إلى الديمقراطية أو عنها (هانتنجتون، 1993، ص66)، وذلك من خلال مدى اختيار أقوى صناع القرار الجماعي في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين التي يحق لكل بالغ من أبناء الشعب أن يشارك فيها بصوته، وبهذا التعريف، فإن الديمقراطية تشمل بُعدين هما: التنافس، والمشاركة (هانتنجتون، 1993، ص64–65)، ومع ذلك، فإنه يقر بأن تعريف الديمقراطية باعتبارها مجرد انتخابات، يُعد تعريفًا محددًا، وأن الديمقراطية ينبغي أن تكون لها دلالة أكثر مثالية وشمولاً (هانتنجتون، 1993، ص68)، ويُحسب لـ "شومبيتر" أنه أول من صاغ تعريفًا للديمقراطية يركز على الجوانب الإجرائية والقابلة للقياس.

على الطرف المقابل في سياق التعريف بالديمقراطية؛ نجد "دايفد هلد" (David Held)، يُقدم تصورًا أوسع لهذا المفهوم؛ حيث قدم تعريفًا جمع فيه آراء من التقاليد الليبرالية وأخرى من الماركسية، كي يتوصل إلى معنى للديمقراطية، يؤيد مبدأ أساسيًا من الاستقلالية، ولا ينظر إلى الديمقراطية باعتبارها نظامًا سياسيًا فحسب، وإنما أيضًا نظامًا اجتماعيًا واقتصاديًا، فيقول إنه: "ينبغي أن يتمتع الأشخاص بحقوق متساوية، وبناءً عليه، بواجبات متساوية، في تحديد الإطار السياسي الذي يُولّد الفرص المتاحة لهم ويحد منها، ونعني بذلك أن يكونوا أحرارا ومتساوين في عمليات التداول بشأن أوضاع حيواتهم، وفي تحديد هذه الأوضاع، ما داموا لا يوظفون هذا الإطار لإنكار حقوق الآخرين (سورنسن، 2015، ص 28)، بمعنى أن الديمقراطية، هي نظام سياسي يقوم على حكم الشعب، من خلال آليات تضمن المشاركة، والحرية، والمساءلة، لجميع المواطنين، والتنافس بينهم على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات.

ويرى البعض، أنه إذا كان جوزيف شومبيتر يعتبر أن الديمقراطية ليست سوى آلية لاختيار الطبقة السياسية عبر انتخابات تنافسية، فإن "دافيد هيلد" أغنى هذا المفهوم، بحيث يقوم هذا التحديد على ما أسماه بـ "مبدأ الاستقلال"، بوصفه منطلقا لرسم حدود السلطة المشروعة، ويتضمن مبدأ الاستقلال الديمقراطي مجموعة من العناصر، تتمثل

فيما يلي (العلوي، 2024، ص 218):

1. الإقرار بتمتع الأفراد بحقوق متساوية، وواجبات متساوية، هو اعتراف "من حيث المبدأ، أن عليهم أن ينعموا باستقلال متكافئ –أي بنية مشتركة للفعل السياسي– حتى يكونوا قادرين على متابعة مشروعاتهم، الفردية منها والجماعية على حد سواء، بوصفهم وكلاء أحرارًا ومتساوين.
2. ضمان حقوق وحريات أساسية، ولكن هذه الحقوق لا تقتصر على الحقوق السياسية فحسب، وإنما تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أيضا، لذلك يرفض "هيلد" التمييز بين هذين النوعين من الحقوق، أو إعطاء أهمية لأحدهما على حساب الآخر.
3. وجود رقابة شعبية على السلطة السياسية، مما يعني وجود آليات ووسائل للمساءلة والمحاسبة.
4. ضمان فرص متساوية للمشاركة السياسية للأفراد في إدارة شؤونهم، سواء على المستوى الوطني أم على الصعيد المحلي.

إجمالاً، فإن "هيلد" يرى بأن الديمقراطية، عملية مستمرة تتطلب مشاركة فعالة من المواطنين لضمان تمثيل مصالحهم وحماية حقوقهم، وتتطلب وجود آليات تضمن الشفافية والمساءلة، مثل الانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية التعبير، واستقلال القضاء، وبالتالي فإنه يقدم تعريفًا للديمقراطية باعتبارها نظامًا معقدًا يتطلب توازنًا بين مختلف المؤسسات والعمليات، لضمان تحقيق العدالة والمساواة لجميع المواطنين.

يمكن القول، بأن الديمقراطية، هي نظام سياسي واجتماعي متكامل يقوم على مبدأ سيادة الشعب، ويُمارس فيه المواطنون سلطتهم بصورة مباشرة أو من خلال ممثلين منتخبين، وهي ليست مجرد آلية لانتخاب الحكام، بل منظومة متكاملة تضمن المشاركة الشعبية، والمساءلة، والشفافية، وسيادة القانون، وتقوم على التعددية السياسية، واحترام الحقوق والحريات، وتوازن السلطات، بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة، ويحول دون تركز السلطة أو إساءة استخدامها.

بعد التعريف بالديمقراطية، وبمفهوم التحول، ننتقل إلى التعريف بمفهوم التحول الديمقراطي، وهو مفهوم غير متفق عليه بين الباحثين، فعند "شومبيتر" هو "عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر" (منصور، 2004، ص29)، ويرى الجابري بأن التحول الديمقراطي هو الانتقال من

دولة لا تحترم حقوق الإنسان بمعناها الواسع، ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات، ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية، إلى دولة يقوم كيانها على الثلاثة الأركان الآتية (الجابري، 2006، ص 5):

1. حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنهما كالحق في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص...الخ.
2. دولة المؤسسات، وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.
3. تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

ويرى "ليث زيدان" التحول الديمقراطي بأنه "تغيير بنية النظام السياسي غير الديمقراطي بنظام آخر ديمقراطي من خلال عملية انتخابية حرة، ونزيهة، وعلنية ودورية، تقوم على أساس المشاركة، والتنافس، مع توفير الحريات المدنية والسياسية، ودعم هذا النظام لضمان استمرارية واستدامة عملية التحول الديمقراطي من خلال إقرار دستور ديمقراطي، ودعم الاقتصاد، وتوفير الاستقرار، ودعم شرعية النظام بتعزيز دور الاصلاحين الديمقراطيين، وتعزيز دور المجتمع المدني" (ديهوم، 2018)، ويرى بعض الباحثين، أن التحول الديمقراطي ليس مجرد انتقال آنٍ، وإنما هو مسار طويل ومعقد، يتأثر بعوامل داخلية، وخارجية، ويتطلب إعادة بناء للهياكل السياسية، والمؤسساتية، والثقافية.

وهناك من يميز بين التحول الديمقراطي (Democratization) وبين الانتقال الديمقراطي (Democratic Transition)، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، وأنه يُعد من أخطر المراحل؛ نظرًا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات؛ حيث إن النظام في هذه المرحلة تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية، والديمقراطية، في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق (برحايل، 2025)، فالانتقال يشير إلى المرحلة الزمنية التي تبدأ بانهيار أو تراجع النظام السلطوي، وتنتهي بإقامة مؤسسات ديمقراطية، أو بإجراء انتخابات ديمقراطية، ويتم التركيز فيه على الإجراءات والخطوات الأولية نحو الديمقراطية، مثل تشكيل حكومة انتقالية، وصياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات تعددية، ولكن برغم ذلك، قد يبقى الانتقال هشًا، ويمكن أن يتعثر وتعود الأمور إلى السلطوية مرة

أخرى، في حين يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى عملية أعمق وأطول مدى من مجرد الانتقال، حيث يتم ترسيخ النظام الديمقراطي كممارسة وثقافة ومؤسسات.

بناءً على ما تقدم؛ يمكن القول بأن التحول الديمقراطي (Democratization)، هو العملية التي تنتقل من خلالها الأنظمة السلطوية أو الشمولية إلى أنظمة سياسية ديمقراطية ومستقرة، تقوم على التعددية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتحقيق المواطنة المتساوية والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق سيادة القانون، والفصل بين السلطات، ويفضي إلى إحداث تغييرات جذرية هيكلية وبنيوية في الاقتصاد، والمجتمع، والثقافة السياسية، والتعليم.

المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي:

وضع منظرو الديمقراطية والمفكرون السياسيون العديد من المداخل النظرية لفهم وتفسير أشكال التحول الديمقراطي (حملة، 2015، ص377)، وقد تباينت هذه المداخل في تفسير أسباب هذه الظاهرة، وفي تحديد العوامل التي تسهم في إنجاح عمليات التحول، وهو ما يمكن مناقشته من دون توسع في مجموعة نقاط على نحو ما سيأتي.

نظرية الحداثة (Modernization Theory):

تُعد من أقدم النظريات في هذا المجال، وتفترض وجود علاقة سببية مباشرة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي، ووفقًا لـ "سيمور مارتن ليبست" (Lipset): كلما زاد الثراء، زادت فرص قيام نظام ديمقراطي، مستدلاً بأن معظم الدول ذات الدخل المنخفض سلطوية، بينما الدول ذات النمو المرتفع ديمقراطية (حملة، 2015، ص377)، وتستند هذه النظرية إلى مجموعة من المؤشرات مثل ارتفاع دخل الفرد، زيادة نسبة التعليم، توسّع الطبقة الوسطى، وظهور قيم المشاركة، رغم الانتشار الواسع لها، إلا أن هذه النظرية قُوبلت بانتقادات لتبسيطها العلاقة بين المتغيرات، وعدم قدرتها على تفسير حالات دول شهدت تنمية اقتصادية دون تحولات ديمقراطية مثل: الصين، السعودية وغيرهما من البلدان.

وعلى العكس من ذلك، يذهب البعض إلى أن الديمقراطية تكون باعثة للنمو الاقتصادي، حيث إن وجود نظام ديمقراطي، يضمن خضوع الحاكمين للمساءلة أمام المحكومين، مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية، لضمان استمراريتهم في

الحكم، وكلما كان مستوى النمو الاقتصادي مُلبيًا لحاجات الأفراد ولمتطلبات البيئة الخارجية؛ كلما كانت الدولة أكثر استقرارا وأكثر مقدرة على تحقيق التحول الديمقراطي، فالتنمية والديمقراطية تقوم بينهما علاقة متبادلة، ولا يمكن فصل متغير منهما عن الأخر؛ لأن كلاً منهما يشتمل على عناصر اقتصادية، وسياسية واجتماعية، وثقافية ما يجعل تحقيق إحداهما بشكل حقيقي وموضوعي قد يؤدي إلى تحقيق الآخر(برحايل، 2025)، وعليه يمكن القول: مثلما أن التنمية يمكن أن تكون سابقة للديمقراطية، فإنها قد تأتي نتيجة لها.

النظرية البنيوية (Structuralist Theory):

تفترض هذه النظرية أن التفاعلات المتغيرة تدريجيًا لبُنى السلطة والقوة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، تضع قيودًا وتوفر فرصًا تدفع النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية؛ حيث تظهر الديمقراطية كنتيجة للتغير في البنى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، في سياق تطورها التاريخي، وبفعل توازن القوى الذي يتشكل كمحصلة للصراعات الاجتماعية، وانسجامًا مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية (حملة، 2015، ص379–381)، بمعنى آخر: تنظر هذه النظرية إلى التحول الديمقراطي، باعتباره نتيجة لتحولات هيكلية عميقة في البنى الأساسية للمجتمع، التي تُشكِل بيئة النظام السياسي وتؤثر في مسار تحوله، وتركز على التوزيع العادل للموارد، والعدالة الاجتماعية، وتقليص الفوارق الطبقية، كعوامل داعمة لترسيخ الديمقراطية، وترى بأن الفقر والتهميش يُقوّضان فرص التحول الديمقراطي المستقر.

تعتبر النظرية أن الثقافة السياسية السائدة مثل: قيم الطاعة، الأبوية، الولاء القبلي أو الطائفي، قد تعوق التحول الديمقراطي، وترى بأن نجاح الديمقراطية يحتاج إلى ثقافة تؤمن بقيم: التعددية، والتسامح، والمشاركة السياسية، ولا ترى بأن الديمقراطية تأتي كنتيجة لقرارات فورية، وإنما تأتي نتيجة تراكمات تاريخية وطويلة وتغيّرات بنيوية تدريجية معقدة، وقد تتخللها انتكاسات، كما تؤكد على أهمية وجود دولة قوية ومتماسكة قادرة على تطبيق القانون وتوفير الأمن، باعتبار أن ضعف الدولة المركزية أو تفككها، كما في حالات الحروب أو الانقسامات العرقية أو المناطقية، يعيق عملية التحول الديمقراطي.

نظرية الانتقال الديمقراطي (Transition Theory):

يركز أنصار هذا المدخل على النخب السياسية وعلى تحديد الطريقة التي يتم عبرها المرور من مرحلة الانتقال الأولى إلى الديمقراطية إلى مرحلة تعزيزها (كربوش، 2023، ص754)، وتنطلق هذه المقاربة من فرضية أساسية مفادها أن المسار التاريخي للديمقراطية يتحدد من خلال مبادرات وأفعال النخب، وترى أنه يمكن للنخب السياسية أن تُرسي الديمقراطية وتحافظ عليها ما دامت متسامحة، معتدلة، مستعدة للتسوية، مسالمة، ناجحة في إيجاد حلول للمشاكل الملحة، والأهم من ذلك، مقتنعة بأن الديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم أفضل من أي شكل آخر(Harb, 2020, P. 59).

يحدث التحول الديمقراطي وفق هذه النظرية، من خلال مفاوضات وتسويات سياسية، وليس عبر ثورات شعبية أو ضغط جماهيري واسع بالضرورة، وتُعطى أهمية كبيرة لدور التحالفات والنقاشات بين المعتدلين في النظام والمعارضة، ولا تفترض النظرية أن الديمقراطية نتيجة حتمية لأي تحول سياسي، بل هي احتمال من بين احتمالات عدة، منها إعادة إنتاج السلطوية أو الدخول في حالة من الفوضى أو الحرب، وأن نجاح التحول يتوقف على سلوك الفاعلين السياسيين، لا سيما في المراحل الحرجة، وترى بأن التوافق بين النخب، وضغط المجتمع المدني، والانفتاح الدولي، قد يُنتج انتقالًا ديمقراطيًا دون انتظار لتحقق شروط اقتصادية مسبقة، وترى أنه من الضروري الانتظار لفترة طويلة حتى يتم تحقيق الهدف الاجتماعي والشروط الاقتصادية الأساسية للانتقال إلى الديمقراطية كاملة (Harb, 2020, P. 59)، وتُنتقَد بأنها قد أغفلت أهمية البنية الاقتصادية والاجتماعية في دعم هذا التحول واستقراره على المدى الطويل.

كانت تلك مجرد إشارات مختصرة لأبرز المداخل النظرية التفسيرية للتحول الديمقراطي، ولأن تلك النظريات قد بُنيَت فرضياتها في سياقات ثقافية وتجارب شعوب ودول معينة، وتعكس المفاهيم والمقاييس وأنماط التفكير والسلوك السائد في تلك المجتمعات؛ فقد سعت بعض الدراسات لاستخدام مداخل نظرية خاصة بالمنطقة العربية منها: مدخل الدولة وعملية بناء الديمقراطية، الذي ينطلق من افتراض أساسي يربط بين مشكلة بناء الدولة الوطنية في الوطن العربي ومشكلة بناء الديمقراطية، باعتبار أن عملية إكمال بناء الدولة الوطنية وإرساء شرعيتها، تعتبر ركيزة مهمة لتأسيس الديمقراطية على أسس المواطنة، وسيادة القانون، والقبول بالتعددية السياسية والفكرية، فالديمقراطية تحتاج في مفارقة جدلية، إلى دولة قوية متماسكة (حملة، 2015، ص384– 385).

هناك أيضًا **مدخل الثقافة السياسية**، الذي يأتي كمتغير لفهم وتفسير عمليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، سواء من ناحية دراسة أسباب الانتقال، أو البحث في أسباب التعثر نحو الديمقراطية، وتؤكد مجموعة من الدراسات على دور الثقافة السياسية للنخبة في نشأة الديمقراطية واستقرارها (العلوي، 2024، 222)، ووفقًا لـ "غابريال ألموند" Gabriel Almond الذي يُعد أول من استخدم مدخل الثقافة السياسية، فإنها: مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات، والأنماط السلوكية، التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي (العلوي، 2014، 155). ويُعَرفها عزمي بشارة بوصفها "تلك القيم والمواقف والتوجيهات التي تعزز نظامًا سياسيًا، ومنظومة من المؤسسات السياسية أو تضعفها، ويهتم الباحثون فيها بتوزيع أنماط التوجهات السياسية، والسلوك تجاه النظام السياسي ومركباته المتعددة، والمواقف من دور الفرد أو المواطن في هذا النظام" (العلوي، 2024، 13)، ويرى البعض بأن الثقافة السياسية هي العامل الرئيسي لتكريس ظاهرة التسلط والاستبداد، ومرد ذلك بحسب الدكتور "توفيق إبراهيم" إلى عوامل عدة يمكن تلخيصها على النحو الآتي (حملة، 2015، ص 387-388):

1. التنشئة الاجتماعية والسياسية: إن عملية التنشئة يغلب عليها الطابع التسلطي سواء في الأسرة أو في المدرسة أو في الجامعة أو في النادي ... إلخ، مما يجعل سياسة التلقين هي المتبعة في معظم البرامج التربوية، ومثل هذه السياسة تؤدي إلى عدم القدرة على الحوار ومن ثم على المشاركة بفعالية في الحياة السياسية.
2. المصادر الإسلامية التي تعد الإسلام لا يتفق مع الديمقراطية خاصة بعد تنامي دور الحركات الإسلامية المسيسة، وعدم إمكانية وصولها إلى الحكم بالطرق الديمقراطية والتجربة المصرية تعد الرصيد الفكري لمثل هذا التوجه.
3. تدني مستوى قيمة الديمقراطية في سلم القيم لدى المجتمعات العربية، فهي لا تقع ضمن أولويات المواطن العربي.

ويرى البعض بان الثقافة السياسية تعد أداة تفسيرية مركزية لكنها ليست كافية لفهم ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي (حملة، 2015، ص 388)، ولهذا فإن هذه الدراسة، سوف تستعين بما قدمته هذه الجهود النظرية من تفسيرات، وتوظيفها في فهم دور البنية الثقافية في التأثير على مسار التحول الديمقراطي في اليمن.

المبحث الثاني: الإشكاليات البنيوية وعلاقتها بتعثر التحول الديمقراطي في اليمن

من المحال أن يتم تفسير التعثر الذي طال عملية التحول الديمقراطي في اليمن، من دون فهم الإشكاليات البنيوية التي تحيط بالدولة والمجتمع والاقتصاد، إذ أكدت أدبيات التحول الديمقراطي على النحو الذي جرى شرحه في المبحث الأول، بأن نجاح أي تجربة ديمقراطية يتطلب وجود بيئة بنيوية حاضنة تتمثل في وجود دولة قوية وقادرة، ومجتمع متماسك، واقتصاد منتج، وثقافة سياسية داعمة، ومجال إقليمي ودولي مواتٍ.

وعليه، فإن هذا المبحث، يهدف إلى تحليل أبرز الإشكاليات البنيوية التي أعاقت عملية التحول الديمقراطي في اليمن، وذلك من خلال خمسة محاور رئيسية، تتمثل في: البنية المؤسسية، والبنية الاجتماعية والقبلية، البنية الاقتصادية، وبنية الثقافة السياسية، والبنية الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: البنية المؤسسية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي:

تُشكل البنية السياسية والمؤسسية الإطار الذي تتفاعل داخله القوى الاجتماعية والاقتصادية، وتدار من خلاله ديناميات السلطة، وتتاح أو تُقَوَض فيه أنماط المشاركة وتمثيل المصالح، ووفقًا لنظريات التحول الديمقراطي، ونظرية الانتقال على وجه الخصوص، فإن مسار التحول يأتي من خلال نخبة سياسية قادرة على نقل المجتمع من السلطوية إلى الديمقراطية، وهو الأمر الذي ينطبق على الحالة اليمنية حيث كانت الديمقراطية خيارًا نُخبويًا ملازمًا لقيام دولة الوحدة اليمنية، لكن هذه التجربة لم تترسخ ولم يكتب لها الاستمرار وانتهت بالفشل، وسوف يتم التركيز في هذه الجزئية على دور البنى والهياكل الأساسية في ذلك، وعلى النحو الآتي:

1. هشاشة الدولة:

تؤكد أدبيات التحول الديمقراطي، بأن وجود دولة قوية ومتماسكة على أسس المواطنة وسيادة القانون والقبول بالتعددية السياسية والفكرية؛ يُعد من الركائز الأساسية التي تحتاجها الديمقراطية (حملة، 2015، ص 384–385)، وبالعودة إلى الحالة اليمنية، سنجد أن البلد يحتل المرتبة الخامسة والعشرين ضمن قائمة الدول الأكثر هشاشة في العالم في مؤشر FSI لعام 2007م (المقطري، 2024، ص 185)، وهو ما يعكس حجم التحديات البنيوية التي واجهتها الدولة، وتؤكد العديد من الشواهد أن جزءًا كبيرًا من الأزمات السياسية التي

ISSN (Print) 3006 – 7561 ISSN (Online) 3006 – 757X

عاشها اليمن كانت ترتبط مباشرة بضعف مؤسسات الدولة وهشاشتها، وهي إشكالية رافقت مسار التحول الديمقراطي منذ انطلاقته مع قيام دولة الوحدة عام 1990م، حيث تكون النظام الجديد لهذه الدولة نتيجة دمج نظامين سياسيين مختلفين جذريًا في بنيتهما التنظيمية، والإدارية، والأيديولوجية، أحدهما يتبنى توجهًا رأسماليًا ويقوم على المركزية ويُدار بشبكات ونخب قبلية وعسكرية، والآخر يتبنى توجهًا اشتراكيًا وذا طابع بيروقراطي وتاريخ تنظيمي طويل.

أنتجت عملية الدمج بين النظامين بنية هجينة غير قادرة على احتكار العنف المشروع داخل إقليم الدولة، وهو على العكس مما تؤكده المقاربة البنيوية التي ترى بأن استقرار الديمقراطية يفترض وجود دولة قوية، قادرة على فرض القانون بصورة شاملة على جميع المواطنين وفي مختلف أقاليمها، وأنه عند افتقاد الدولة لهذه القدرة، تفقد المواطنة والتمثيل السياسي معناهما الحقيقي، حيث تتنافس مراكز القوى مع الدولة في اختصاصاتها، مما يُؤدي إلى هشاشة المؤسسات الرسمية وإخضاعها لاعتبارات شخصية ومناطقية، وبدلاً من أن تُبنى هذه المؤسسات على أسس مهنية وقانونية، يُعاد إنتاجها وفق موازين القوة السائدة، ويؤدي إلى إضعاف الأداء الإداري والرقابي، وتضارب الصلاحيات، بالتالي عجز الدولة عن إدارة عملية التحول بطريقة مؤسسية سليمة ومستقرة.

يشير "روستو" إلى أن جذور الديمقراطية تنشأ من خيارات القوى السياسية، وأن عملية التحول تمر بأربع مراحل أساسية هي: مرحلة الوحدة الوطنية حيث تتشكل هوية سياسية مشتركة، ثم مرحلة التحضير التي تتسم بصراع محتدم بين النخب القديمة والجديدة، يليها مرحلة القرار حين يتم التوصل إلى تسوية تقر بالتنوع وتضع قواعد المشاركة، وأخيرًا مرحلة التعود حيث تتأصل هذه القواعد تدريجيًا لتصبح جزءًا من الثقافة السياسية وتعزز استقرار الديمقراطية (حملة، 2015، ص 382–383)، في حين أظهرت التجربة اليمنية أن مسار التحول لم يمض وفق هذه المراحل، فسرعان ما برزت التوترات بين مختلف القوى السياسية ولم يكن قد انقضى أكثر من عمر التجربة الديمقراطية سوى عام واحد، وظهرت على السطح صراعات حادة قادت إلى اندلاع حرب صيف 1994م، ما يؤكد بأن واقع التحول في اليمن، قد افتقر إلى المقدرة على التكيف، وأخفق النظام السياسي في إحداث تسويات مؤسسية لترسيخ قواعد المشاركة وتحولها تدريجيًا لتصبح جزءًا من الثقافة السياسية في البلاد.

وإذا كانت هشاشة الدولة قد ظهرت مبكرًا في فشلها على مستوى الدمج المؤسسي

والسياسي عقب قيام الوحدة؛ فإن هذه الهشاشة قد ازدادت بصورة أكبر خلال المراحل اللاحقة نتيجة اتساع نطاق العنف في البلاد وتعدد مراكز القوة، وقد مثلت حروب صعدة (2004 – 2010) مثالاً بارزًا على عجز الدولة عن احتكار العنف المشروع، حيث واجهت الدولة تمردًا مسلحًا في ست جولات متتالية، في سياق اتسم بانعدام الثقة بين المركز وأطرافه، وبتآكل شرعية الدولة في مناطق عدة من البلاد، التي شهدت أيضًا العديد من الاحتجاجات والاضطرابات، ووفق الأدبيات البنيوية في التحول الديمقراطي، فإن الدول التي تخوض صراعات داخلية طويلة مع جماعات مسلحة، تفقد تدريجيًا قدرتها على بناء مؤسسات سياسية مستقرة، وتتحول مواردها نحو الأمن بدل الإصلاح، فضلاً عن تصدع علاقتها بالمجتمع المحلي.

كما ساهم الفساد بما فيه من محسوبية ونهب للموارد في تعزيز مظاهر الهشاشة، وبات النفوذ السياسي مرهونًا بالولاء الشخصي لا بالكفاءة، مما حال دون نشوء فضاء سياسي تنافسي قائم على الثقة والشفافية، وهي من الشروط الضرورية لإنجاح التحول الديمقراطي.

وزاد من تفاقم الوضع، انتشار أعمال التخريب، حيث شهدت البلاد العديد من الاعتداءات التي طالت خطوط الطاقة وأنابيب البترول وقطع الطرقات بشكل متكرر بشكل نال من هيبة الدولة وأضر بصورتها في نفوس المواطنين، حيث ظهرت عاجزة عن فرض سيادتها وتطبيق القانون لمنع تكرار تلك الاعتداءات، وزاد من حدة هذه الهشاشة وبشكل خطير للغاية، تمدد التنظيمات الإرهابية وتنفيذها للعديد من العمليات الفتاكة ضد مؤسسات الجيش والأمن في بعض المحافظات، ما زاد من إضعاف الدولة على بسط سلطتها، وأدى إلى خلق فراغات أمنية في بعض المناطق، وتحولت إلى ساحات نفوذ لتلك الجماعات.

كذلك فقد أدت حرب صيف عام 1994م، وما أعقبها من ممارسات إقصائية ونهب واسع للأراضي في المحافظات الجنوبية من قبل نافذين أغلبهم من أبناء الشمال، إلى بروز مطالب جهوية، ومع تجاهل تلبية تلك المطالب ومعالجة تلك المشكلات بوقت مبكر، ومع تفاقم الفساد، وضعف مؤسسات الدولة، تصاعدت تلك المطالب تدريجيًا وصولاً إلى المطالبة بالانفصال واتساع رقعة المطالبين به من أبناء تلك المحافظات، وزاد من تفاقمها أن أصبحت قضية الوحدة والانفصال محورًا للصراع السياسي بين السلطة وقوى المعارضة الممثلة في أحزاب اللقاء المشترك على وجه الخصوص، ما زاد من تعميق أزمة الدولة، وزاد من إضعافها، وأعاق من قدرتها على إعادة بناء شرعيتها.

يمكن القول: إن تلك العوامل مجتمعة، قد أسهمت بشكل فاعل في إنتاج حالة مركبة من هشاشة الدولة، انعكست على مسار عملية التحول الديمقراطي في البلاد، إذ إنه من غير الممكن نجاحها في ظل تلك العوامل والمتغيرات، التي مثلت بيئة خصبة لتفجر العديد من الأزمات وصولاً إلى انهيار العملية الديمقراطية برمتها مع نهاية العام 2014م.

2. هيمنة الزعامات الشخصية على الأحزاب بدل المؤسسات:

شهد اليمن منذ إعلان التعددية السياسية والحزبية مطلع التسعينيات بروز عدد من الأحزاب السياسية الكبرى، لكن غالبيتها لم تتمكن من تجاوز أزمة الديمقراطية داخل تكويناتها التنظيمية، وفي ممارساتها الداخلية مع أعضائها، وهي في نظر البعض أحزاب أشخاص أكثر منها أحزاب برامج (منصور، 2004، 477)، أي أنها تعكس شخصية القائد المؤسس ودوائر النفوذ المرتبطة به، أكثر مما تعكس رؤية سياسية أو مصالح اجتماعية محددة، وقد أدى هذا النمط من التشكيل الحزبي إلى غياب المؤسسية الداخلية، مما أعاق قدرة هذه الأحزاب على إنتاج نخب جديدة، وتجديد قياداتها، وتطوير برامج تتفاعل مع التحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وتحولت الأحزاب إلى أدوات زعامية مرتبطة بشبكات الولاء الشخصي أو القبلي أو الديني، بدلًا من أن تكون مؤسسات مدنية، تمثل المجتمع، وتؤطر المشاركة السياسية بين أبنائه.

تشير أدبيات التحول الديمقراطي، إلى أن الديمقراطية لا تتحقق فقط بمجرد إجراء الانتخابات أو تعدد الأحزاب، وإنما أيضًا عبر قدرة هذه الأحزاب على أداء وظائفها الجوهرية في تمثيل مصالح المواطنين، والقيام بالتنشئة السياسية، والتجنيد السياسي، وتنظيم المشاركة في الانتخابات، والمشاركة في صياغة السياسات العامة، غير أن التجربة الحزبية في اليمن عانت من إخفاقات واضحة في كثير من هذه الوظائف، الأمر الذي أعاق ترسيخ الديمقراطية في البلاد، فقد ظلت بعض الأحزاب أسيرة قياداتها التاريخية دون تداول داخل للسلطة منذ نشأتها ولعقود من الزمن[1]، وهو ما أدى إلى جمود تنظيمي وفقدان للثقة

(1) ظل حزب المؤتمر الشعبي العام، مرتبطًا بشخصية الرئيس علي عبدالله صالح، حتى مقتله في العام 2017م، وتمحورت بنيته الحزب حول السلطة التنفيذية، واستخدم كوسيلة لضبط النخبة السياسية والقبلية، كذلك حزب التجمع اليمني للإصلاح، فرغم امتلاكه قاعدة شعبية واسعة، فقد اعتمد على تحالفات قبلية ودينية، جعلته أقرب إلى شبكة مصالح أكثر منه إلى مؤسسة حزبية قادرة على مخاطبة المجتمع كوحدة وطنية، وما تزال القيادات التاريخية للحزب تتولى مقاليد السلطة فيه حتى اللحظة، أما الأحزاب الصغيرة، فقد ظلت أدوات توازن للنخب، وليست قوة تمثيلية مجتمعية، إذ استخدمت غالبًا كوسيط تكتيكي بين القوى السياسية الكبرى، أو كامتداد للانقسامات الجهوية والفئوية، وبقية قيادة التنظيم الوحدوي الشعبي الناصر منحصرة في أبناء محافظة تعز.

الشعبية، فضلاً عن ضعف قدرتها على بناء برامج سياسية واقعية، وانشغالها بالصراعات البينية وتقاسم الوظائف والمكاسب العامة أكثر من انشغالها بخدمة المجتمع؛ مما جعلها تصبح عاجزة عن القيام بدورها، وتحولت إلى كيانات شكلية تفتقر إلى الحيوية الديمقراطية، وأسهمت في إضعاف المشاركة السياسية، وتكريس حالة من العزوف الشعبي عن العمل الحزبي، بل أن البعض أصبح يرى فيها أدوات للفساد وجلب الخراب للبلاد.

إجمالاً؛ يمكن القول: إن غياب المؤسسية الحزبية، كان له تأثير مباشر على المسار الديمقراطي في اليمن، فتآكل الثقة بهذه المؤسسات، جعلها تبدو في نظر المواطنين مؤسسات شكلية، وأن الديمقراطية لا تعدو أن تكون سلوكًا نخبويًا، وبدلاً من أن تعمل الأحزاب كجسور تربط المجتمع بالدولة، تحولت إلى مصالح نخبوية وغير قادرة على تمثيل المواطنين بفاعلية، وبسبب فشلها في تجديد قياداتها، ومقدرتها على التكيف، فقد أفرزت ممارساتها العديد من الأزمات التي جرت البلاد إلى الصراع والحرب.

3. تداخل المؤسستين العسكرية والأمنية مع المجال السياسي:

لم تكن مؤسستا الجيش والأمن سواء في مرحلة ما قبل حرب صيف عام 1994م أو في مرحلة ما بعدها إلى عام 2015م، مؤسسات مهنية حيادية تعمل تحت قيادة مدنية مؤسسية، ولكنها كانت خاضعة لتوازنات سياسية، وقبلية، وجهوية، مرتبطة بمراكز القوى المتحكمة بالسلطة، وبالعودة إلى نظرية الانتقال، فإن التحول الديمقراطي يَفترض وجود مجال سياسي مستقل عن القوة العسكرية، بحيث تكون المؤسسة العسكرية طرفًا ضامنًا لا فاعلاً منافسًا، في حين أن هذه المؤسسة في اليمن تم دمجها داخل بنية الحكم، وكان يتولى قيادة أهم وحداتها أقارب الرئيس، وأنصاره، وحلفاؤه، وأعضاء حزبه[2]، وآخرون من أعضاء وأنصار حزب التجمع اليمني للإصلاح على وجه التحديد (Crisis Group, 2020)، وتحولت هذه المؤسسة إلى ذراع مباشر للنظام بمختلف أقطابه وأجنحته.

(2) من ذلك أن قيادة الحرس الجمهوري كانت بقيادة علي صالح الأحمر الأخ غير الشقيق للرئيس صالح، وفي مارس 2004م تولى القيادة من بعده أحمد علي عبد الله صالح (ابن الرئيس)، في حين كانت القوات الجوية والدفاع الجوي بقيادة محمد صالح الأحمر الأخ الثاني غير الشقيق للرئيس، فيما كانت الفرقة الأولى مدرع التي تضم عشرات الألوية تحت قيادة علي محسن صالح الأحمر، وهو شخصية نافذة جدًا لدرجة أنه ساد لدى الكثير من أفراد المجتمع اليمني بأنه شقيق الرئيس، وذلك لقوة ارتباطه به ومشاركته له في إدارة شؤون البلاد، وعُرف بأنه يحظى بنفوذ واسع لدى شيوخ القبائل اليمنية ويميل إلى حزب التجمع اليمني للإصلاح، وفي 21 مارس من عام 2011م انشق عن الجيش وانظم إلى صفوف المنتفضين ضد حكم صالح، وأما بالنسبة لقطاع الأمن فقد كانت وحدات الأمن المركزي والأمن القومي تحت إمرة أبناء شقيق الرئيس، يحيى الذي عينه أركان حرب الأمن المركزي، وعمار الذي تم تعيينه كقائد للأمن القومي (أحد أجهزة المخابرات).

أدت شخصنة القرار الأمني والعسكري إلى توظيف القوات كآلية لإعادة إنتاج الولاءات، فكانت التعيينات والترقيات، والتسليح تُبنى في معظمها وفق معايير الولاء السياسي والقبلي، ولم تكن وفق معايير مهنية صرفة، ما جعل أجزاءً من المؤسسة الأمنية تنحاز إلى أقطاب سياسية محددة وتعمل كقوة ضغط دفاعية عن مصالحها الخاصة.

وكان لغياب الحياد المؤسسي للمؤسستين العسكرية والأمنية دوره في عدم قيام آليات رقابية ومساءلة مدنية فاعلة، وبقيت هذه الأجهزة جزءًا من شبكة ولاءات سياسية واقتصادية واسعة الانتشار في أوساط المجتمع، ما جعل المحاسبة تصبح شكلية، وأبقى المشهد السياسي أسيرًا لموازين القوى، وقد تجلى هذا الخلل في محطات مفصلية مثل حرب 1994م وانتفاضة 2011م، حيث أدى انقسام المؤسسة العسكرية وتسييسها إلى تفجير الصراعات الداخلية وتحويل الانتقال إلى مسار هش سرعان ما تداعى نحو الانهيار، وهكذا فقد كانت هذه المؤسسات وسيلة للهيمنة ولم تكن ضمانة للتحول.

بناءً على ما تقدم؛ يمكن القول: إن تسييس المؤسسة العسكرية وانخراطها في حسابات المصالح وفق منطق الزبائنية والولاءات التقليدية، وتأثير ذلك في ترجيح ميزان القوة لصالح قوى سياسية معينة، قد أعاق وجود توافقات نخبوية مؤسسية بين مختلف القوى السياسية في السلطة والمعارضة على السواء، وأجهض كل محاولة لإعادة هيكلة السلطة وفق ما يتطلبه المسار الديمقراطي، وحولها إلى صراع على امتلاك أدوات القوة، مما أدى في النهاية إلى انهيار عملية التحول ومعها انهيار مؤسسات الدولة.

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية والقبلية وإشكالية التحول الديمقراطي:

تُمثل البنية الاجتماعية المجال الأعمق الذي تتشكل داخله القيم، والسلوكيات والمواقف، تجاه الدولة وتجاه النظام السياسي، وهي الإطار الذي تتم فيه عملية إنتاج الولاءات وتحديد أنماط المشاركة في المجال العام، وإذا كانت نظريات التحول الديمقراطي تؤكد أن مسارات الانتقال ليست مجرد نتيجة قرارات النخب السياسية، وإنما تتطلب أيضًا وجود حوامل اجتماعية قادرة على دعم مؤسسات الدولة (سورنسن، 2015، ص236– 237)، وهو ما تفتقر إليه الحالة اليمنية، حيث يوجد مجتمع شديد التشظي، ويعيد باستمرار إنتاج الولاءات ما دون الدولة، الأمر الذي قوض من إمكانية بناء توافقات وطنية مستقرة، وأضعف من قدرة المؤسسات الرسمية على ترسيخ قواعد المشاركة والمساءلة، وبناء مؤسسات ديمقراطية قابلة للاستمرار.

يتألف المجتمع اليمني من عدد من القبائل التي لا تخضع لسلطة أي جهاز إداري رسمي فعال (أبو غانم، 1991، ص133)، وعبر العصور المختلفة، كانت ومازالت القبيلة ونظمها المختلفة، تقوم بدور مهم وأساسي في تنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمعات القبلية، حيث يعتمد حل المنازعات بين الأفراد وبين الجماعات المختلفة على وسائل الضبط الاجتماعية والسياسية القبلية (أبو غانم، 1991، ص155)، ويرى البعض أنها طوال تاريخها وحتى اليوم ما تزال تشكل وحدة سياسة واجتماعية واقتصادية متكاملة ومستقلة عن غيرها من الوحدات؛ فهي تمثل تنظيمًا لإدارة الموارد الطبيعية المملوكة ملكية جماعية، ووحدة عسكرية، تضطلع بالدفاع عن أفرادها والجماعات التابعة لها، وتنظيم اجتماعي، ينظم علاقة أفراده مع بعضهم البعض (الشرجبي، وآخرون، 2009، ص17)، ويوفر آليات فاعلة لحل مشاكلهم وإنهاء المنازعات فيما بينهم، وبهذا فقد أصبحت القبيلة وفق إحدى الدراسات التي تناولت الدور السياسي للقبيلة في اليمن، تقوم بأداء الكثير من قدرات النظام السياسي، خاصة القدرات التنظيمية، والتوزيعية، والاستجابية، وأن نجاحها في تأدية الوظائف الإشباعية تجاه أفرادها قد أهلها إلى احتكار رضاهم وضمن لها تجدد شرعيتها وتنامي دورها السياسي على حساب تآكل شرعية السلطة الحاكمة في الدولة اليمنية (الظاهري، 1996، ص218)، وقد مكنتها هذه الوظائف من أن تشكل قوة ذات تأثير كبير في مواجهة الدولة (أبو غانم، 1991، ص155)، ذلك إلى جانب من العوامل منها: الجغرافية، والتاريخية، والخارجية، التي أسهمت في تقوية الدور السياسي للقبيلة (مجاهدي، 2023، ص235– 237).

أما الحديث عن تأثير البنية القبلية على عملية التحول الديمقراطي في اليمن، فسوف نجد أن دورها يتقاطع مع مسار التحول على نحو إشكالي، ويمكن تحليل هذا التأثير من خلال إطار مزدوج يضم أدوارًا وظيفية وأخرى معيقة، فالقبيلة اليمنية وفقًا لإحدى الدراسات، تشكل مفهومًا سياسيًا، يجمع بعضًا من سمات الحزب السياسي، وجماعات الضغط أو المصلحة، حيث يسعى بعض شيوخ القبائل للوصول إلى السلطة، وتقوم القبيلة بتنشئة أفرادها، اجتماعيًا وسياسيًا، وتقوم بتجميع المصالح لأبنائها والتعبير عن مطالبهم (الظاهري، 2004، ص518– 519)، وتتقاسم الوظائف السياسية مع مراكز النفوذ داخل الدولة، حيث يتولى العديد من المشايخ وظائف مهمة، كان مركز الثقل القبلي هو العامل الأبرز وراء قرارات تعيينهم.

وعلى اختلاف بُنى السلطة القبلية من اتحاد قبلي إلى آخر، إلا أن المشترك فيما بينها، هو أن شاغلي السلطة القبلية بمختلف مستوياتها، كان يتم اختيارهم من قبل أفراد القبيلة بشكل مباشر أو غير مباشر، وبعضها كان يتم تنصيب زعيمها عن طريق الانتخاب، ولكن ضمن بيوتات معينة، وأحيانًا بالتزكية من قبل عُقال القُرى ورؤساء العشائر كما هو حال قبيلة حاشد وبكيل، ولدى بعض القبائل في حضرموت يتم ذلك عن طريق التشاور والتوافق، وكان شيخ القبيلة خاضعًا لمحاسبة القبيلة، ويمكن تغييره إذا تبين أنه متغطرس أو مستبد (الشرجبي، وآخرون، 2009، ص19– 20)، وتعتبر المجالس القبلية بمثابة قاعات مفتوحة للمناقشات والسجالات السياسية بين الحاضرين على اختلاف توجهاتهم وميولهم السياسية، وهي بذلك تسهم بشكل فاعل في تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين، وهذا كله يؤكد وجود بعض القيم الديمقراطية التي تتشارك فيها منظومة القيم القبيلة مع القيم الديمقراطية في النظم السياسية الحديثة، ويجعل من الممكن تأطيرها وتوظيفها لإنجاح عملية التحول الديمقراطي.

بالمقابل، فإن البنية القبلية تقوم على علاقات، القرابة، والولاء للعصبة وليس للفكرة، وإلى رابطة الدم لا إلى العقد الاجتماعي، وهذه العناصر مجتمعة تجعل الانتماء القبلي سابقاً على الانتماء الوطني، مما يجعل عملية التحول الديمقراطي عملية شديدة التعقيد في المجتمعات التي لم تتجاوز مرحلة الولاء القبلي، وتُظهر التجربة اليمنية أن الديمقراطية حينما تعمل ضمن بيئة قبلية؛ فإنها تتعرض لإعادة تفسير بحسب منطق العصبية القبلية، حيث تتحول الانتخابات –على سبيل المثال– إلى تجسيد للولاء وليس للمواطنة، مما يجعلها آلية لإعادة إنتاج البنية التقليدية أكثر من كونها أداة للتغيير.

يعتقد البعض أن شيوخ القبائل عبارة عن قوى مقاومة للتغيير، وأن هيمنتهم على المجال السياسي في اليمن، قد جعلت عملية التحول الديمقراطي مقتصرة على توفر البنية التحتية دون الأخذ بثقافتها (الشرجبي، وآخرون، 2009، ص113)، في حين أن عملية التحول لا تتطلب فقط تأسيس مؤسسات سياسية حديثة كالبرلمانات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وإنما تتطلب أيضًا الانتقال من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني، وتكريس ثقافة مدنية، ومنظومة قيم اجتماعية تقوم على أسس ومبادئ حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية (الشرجبي، وآخرون، 2009، ص115)، وإذا كانت الديمقراطية تفترض وجود مواطنين متساوين؛ فإن ثقافة المشيخة نفسها التي تقوم على منطق الامتياز الجماعي لا توفر شروط العدالة، ولا تحقق المساواة، وتتعارض جوهريًا مع القيم الديمقراطية.

ومع مرور الزمن وتكريس العادات والتقاليد القبلية اكتسب شيوخ القبائل أدوارًا وظيفية جعلتهم مصدرًا للأحكام الملزمة لأفراد القبائل التي يتزعمونها، وأصبحوا ملجًأ رئيسيًا للأفراد والجماعات في تلك المجتمعات لتسوية خلافاتهم وحل منازعاتهم ورفع الظلم عنهم وكذلك التوسط عن طريقهم في كسب رضى السلطات الحكومية الرسمية عنهم، أو إنجاز معاملاتهم، وتلبية احتياجاتهم (أبو غانم، 1991، ص133– 134).

وهكذا، فقد أصبح مشايخ القبائل، يشكلون جماعات ضغط فاعلة، ويقومون بدور الوسيط بين الدولة والمجتمع، وقد اقتضت المصالح المشتركة بين النخبة السياسية وبين النخب القبلية، منح شيوخ القبائل بعض الأدوار السياسية والامتيازات، لشراء ولائهم، وللحصول على دعمهم، لاستمرار سيطرتها على السلطة السياسية، الأمر الذي عزز من سلطتهم الاجتماعية، ومكنهم من ممارسة بعض أشكال العنف المنظم ومنها امتلاك بعض الشيوخ لسجون خاصة، وممارسة أعمال الضبط القضائي، في الوقت الذي يشغل بعضهم وظائف رسمية حكومية، وبالتالي فإنهم يُمارسون تلك الأعمال باسم الحكومة (الشرجبي، وآخرون، 2009، ص102)، ما أدى إلى إضعاف المؤسسات الرسمية للعدالة، والأمن، والإدارة المحلية، لصالح منظومة عرفية تقع خارج الضبط المؤسسي، وهو ما يتعارض جوهرياً مع قواعد الحكم الديمقراطي.

أيضًا، لا يمكن إغفال البُعد الاقتصادي في هذه الثقافة؛ فالمشيخة ليست رمزاً اجتماعياً فحسب، وإنما هي أيضًا نظاماً لتوزيع الموارد والحماية، إذ يرتبط النفوذ القبلي بالمقدرة على توفير الوظائف، والامتيازات، والوصول إلى الخدمات العامة، وهي أمور أدت إلى خلق علاقة هرمية تقوم على التبعية والزبائنية، وفي هذه البيئة، تصبح المواطنة السياسية محدودة؛ لأن الفرد يربط أمنه ومستقبله بالشيخ لا بالمؤسسات؛ وكل محاولة إصلاح ديمقراطي تهدد تلك المنظومة يتعامل معها المشايخ بوصفها تهديداً وجودياً، فتُفرغ من مضمونها أو تُحاصر داخل قوالب شكلية.

تمثل المرأة أحد مكونات البنيوية الأساسية في عملية التحول الديمقراطي، غير أن الواقع اليمني أظهر تهميشًا لدورها السياسي والاجتماعي، حيث ظل حضورها محدودًا في مؤسسات صنع القرار، وأسهمت الثقافة التقليدية في تكريس صورة نمطية تقلل من دورها كمواطنة فاعلة، وهو ما أدى إلى حرمان عملية التحول من كتلة اجتماعية مهمة وقادرة على دعم قيم المشاركة، والشفافية، والمساءلة.

ويشكل الشباب أكثر من نصف المجتمع اليمني (Worldometers, 2025)، ما يجعلهم قوة اجتماعية مركزية في أي مشروع تحول ديمقراطي، إلا أن هذه الكتلة الحيوية عانت من الإقصاء السياسي، ومن ضِعف الفرص الاقتصادية المتاحة، ومن غياب قنوات المشاركة المؤسسية، وقد أدى انسداد آفاق التمثيل السياسي، وانحسار فرص تحسين المعيشة، إلى توجه قطاعات واسعة منهم نحو الاحتجاجات العنيفة، فيما لازم البعض منهم الصمت، والبعض اختار طريق الهجرة إلى خارج البلاد، وقد أسهم ذلك في إضعاف قدرة المجتمع اليمني على بناء قاعدة اجتماعية داعمة لمسار التحول الديمقراطي، وتعزيز حالة الشعور بالاغتراب السياسي لدى الشباب، وتكريس أزمة الثقة بينهم وبين النخب الحاكمة.

وفقًا لما سبق، وانطلاقًا من المقاربة البنيوية التي تنظر إلى التحول الديمقراطي بوصفه نتاجًا لتغيرات عميقة في البنى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، يمكن القول، إن إعاقة التحول الديمقراطي في اليمن لا تنبع من وجود القبيلة بذاتها، وإنما من استمرار الثقافة القبلية كمرجعية عليا مقابل الدولة الحديثة، ومن استخدام النخب السياسية لهذه البنية بما يعزز نفوذها على حساب بناء مؤسسات عامة قوية.

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي:

للعوامل الاقتصادية دور مهم وتأثير كبير في عملية التحول الديمقراطي (هانتنجتون، 1993، ص 120)، فقد أظهرت نتائج إحدى الدراسات المقارنة أن الاستقرار الاقتصادي كان عاملاً فارقًا بين الديمقراطيات، إذ إن 59.4% من الديمقراطيات المستقرة تميزت باستقرار اقتصادي نسبي، في حين كانت 93.3% من الديمقراطيات المنهارة، تعاني من اختلالات اقتصادية (Diskin, Diskin, & Hazan, 2005, p. 300)، وتنسجم هذه النتائج مع ما ورد في الأدبيات النظرية، حيث تُعد البنية الاقتصادية أحد المحددات البنيوية الأساسية لمسار التحول الديمقراطي؛ إذ ترتبط فرص الانتقال واستقراره بوجود اقتصاد منتج، وطبقات اجتماعية مستقرة، وتوزيع عادل للموارد، إضافة إلى شبكات مصالح مدنية لا تقوم على الزبائنية أو الولاءات المصلحية.

وهذا ينسجم مع الأدبيات كما تم التطرق إليه في الإطار النظري، فالبنية الاقتصادية تُعد من أهم المحددات البنيوية لمسار التحول؛ إذ ترتبط فرص الانتقال واستقراره بمدى

وجود اقتصاد مُنتج، وطبقات اجتماعية مستقرة، وتوزيع عادل للموارد، وشبكات مصالح مدنية لا تقوم على الزبائنية والولاء المصلحي.

وفقًا لرأي "سعد الدين إبراهيم"، فإن النمو الاقتصادي المطرد حتى وإن كان محدودًا، إلى جانب العدالة الاجتماعية، يُعتبران من أهم الشروط اللازمة لإنجاح عمليات التحول السلس والمستقر، وبدون هذين المطلبين فإن الطريق إلى الديمقراطية يكون محفوفًا بالعقبات ويزيد من احتمالات الانتكاس، كما أن تفاقم البطالة، خصوصًا بين الشباب، والتفاوت الشديد في الدخل، عادة ما يؤدي بالكثيرين إلى التعصب والعنف، ومثل هذه الأوضاع توفر بيئة خصبة للشعبوية من جهة، وتغري العسكريين على التدخل وإعاقة عملية التحول الديمقراطي من ناحية أخرى (إبراهيم، تقديم في هانتنجتون، 2006، ص55).

في الحالة اليمنية، يعتمد اقتصاد البلاد على موارد ريعية مثل النفط، والمساعدات الإقليمية والدولية (الرماح، 2016، ص696)، والتحويلات الخارجية للمغتربين، وهو ما وفر للنظام الحاكم المقدرة على إدارة التوازنات السياسية وشراء الولاءات، ومنع نشوء علاقة تعاقدية بين الدولة والمواطن، تقوم على الضرائب مقابل الخدمات، والمواطنة مقابل الحقوق، فتحول جزء كبير من المواطنين إلى مستفيدين من شبكات الامتيازات أو الولاء السياسي بدلاً من أن يكونوا شركاء في دولة مؤسسات، وكانت النتيجة وجود مواطن تابع، يعتمد في حصوله على الخدمات والوظائف على الوسيط القبلي أو الحزبي أو الأمني، ما جعل الولاء الشخصي مقدمًا على الولاء المؤسسي، وقوض أسس المواطنة وأضعف دور المؤسسات.

لقد شكلت البنية الاقتصادية الهشة عائقًا بنيويًا أمام نجاح عملية تحول ديمقراطي مستدام في البلاد؛ لأنها لم تنتج طبقات قادرة على حماية المؤسسات الحديثة، ولا قوى اجتماعية مستقلة خارج شبكات النفوذ التقليدية، وإنما أعادت إنتاج الولاءات الزبائنية، مما جعل الدولة ومؤسساتها إطارًا شكليًا أكثر من كونها بنية فاعلة، وبقي الاقتصاد الفعلي محكومًا بعلاقات الوساطة والاعتماد على الدولة، في ظل محدودية الموارد وتدني متوسط الدخل الفردي من الناتج القومي الإجمالي، ما زاد من حدة التنافس على الثروة، وأوجد شعورًا متناميًا بالحرمان لدى فئات اجتماعية في عدد من المحافظات، جعل بعض الفاعلين المحليين يقومون باستغلاله لتعزيز مواقعهم السياسية وتعزيز مصالحهم

الاقتصادية، الأمر الذي أسهم في بروز مطالب تدعو إلى السيطرة على الموارد داخل الحدود الإدارية لتلك المناطق، وتحول الأمر في بعض الحالات إلى مطالب ذات طابع انفصالي، ما أدى إلى تراجع قدرة المؤسسات الديمقراطية على التماسك والفاعلية، وانكمش مشروع بناء الدولة الجامعة، وأضعف بشكل مباشر من فرص إقامة نظام ديمقراطي مستقر وقابل للاستمرار.

تشير تجارب العديد من الدول في أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية إلى أنه كلما كانت الطبقة الوسطى أكثر اتساعًا وقوة، كلما كنت الديمقراطية أكثر استقرارًا، وأن من الصعوبة قيام ديمقراطية في بيئة تتسع فيها الهوة بين الطبقات، ذلك لما لهذه الطبقة من أهمية في حماية المؤسسات والقيم الديمقراطية، ولما تتمتع به من استقلال اقتصادي (هانتنجتون، 1993، ص129– 133)، ولأنها الأكثر تطلعًا نحو سيادة القانون، حيث تعتمد على الاستقرار المؤسسي لضمان مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا فهي تحتاج إلى مؤسسات قانونية عادلة تحمي مكتسباتها وتتيح لها فرص الصعود الاجتماعي بعيدًا عن الولاءات التقليدية.

في اليمن، لم تتمكن الطبقة المتوسطة من التبلور كقوة اجتماعية حامية للديمقراطية، وذلك بفعل البنية الهشة للاقتصاد، وكذلك الأزمات التي مرت بها البلاد منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بما في ذلك تداعيات أزمة وحرب الخليج الثانية والتي وضعت اليمن أمام ضغوط اقتصادية خانقة نتيجة فقدان تحويلات المغتربين الذين تم طردهم من دول الخليج وتراجع الدعم الخارجي، وحرب صيف 1994م، وكذلك السياسات المالية التقشفية التي تم تطبيقها منذ منتصف التسعينيات مع بداية تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية بإشراف البنك وصندوق النقد الدوليين، حيث أدت كل هذه العوامل وغيرها إلى إضعاف استقلالية الفئات المهنية والمتعلمة، مما حال دون تشكل قوة اجتماعية وسيطة وقادرة على حماية المؤسسات الحديثة والدفع بمسار عملية التحول الديمقراطي في البلاد.

كذلك فقد شكل انتشار الفقر وبمعدلات متزايدة خلال معظم سنوات الدراسة عاملاً بنيويًا مؤثرًا في مسار التحول الديمقراطي في اليمن؛ إذ تؤكد الإحصاءات حتى عام 2015م أن 54% من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر، وأن ثلث السكان يعانون من الفقر المدقع (الرماح، 2016، ص 699)، ووفقًا لما تتضمنه الأدبيات؛ فإن

ISSN (Print) 3006 – 7561 ISSN (Online) 3006 – 757X

المجتمعات التي ينشغل معظم أبنائها بتأمين احتياجاتهم الأساسية اليومية، تفتقر بطبيعتها إلى القدرة على الانخراط في الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية أو تحمل كلفة الانتقال السياسي طويل الأمد، حيث تصبح الأولويات المعيشية أكثر إلحاحًا من الاعتبارات السياسية، ويضعف معها الاستعداد للمشاركة في عمليات الإصلاح المؤسسي التي ينبغي القيام بها في التجارب الديمقراطية الناشئة التي تحتاج وقتًا وصبرًا وغالبًا ما تواجهها تعثرات متكررة ومحبطة، ولهذا فقد كانت قابلية التجنيد السياسي تميل لصالح المؤسسات التقليدية التي توفر مكاسب آنية وملموسة للمواطن الفقير، على حساب المؤسسات الديمقراطية الحديثة التي لا تملك نفوذًا ما مباشرًا ولا شبكات حماية فورية.

المطلب الرابع: الثقافة السياسية وأثرها في القيم الديمقراطية:

تؤكد أدبيات التحول الديمقراطي، وعلى وجه التحديد المقاربة الانتقالية، على أهمية الثقافة السياسية المشبعة بروح الانفتاح والاحتكام إلى القانون، والإيمان بالتغيير السلمي، وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، في تحديد المسار التاريخي للتحول الديمقراطي (حملة، 2015، ص 381)، فروح الانفتاح تعني استعداد القوى السياسية، والمجتمعية، لقبول التعددية السياسية والفكرية، والاعتراف بالآخر واعتباره شريكًا في الوطن وليس خصمًا، فيما يعني الاحتكام إلى القانون، أن الدستور والقوانين تُعتبر المرجعية العليا لحل النزاعات عبر مؤسسات الدولة، وأما الإيمان بالتغيير السلمي، فيعني توفر القناعات لدى أفراد المجتمع والنخب السياسية على وجه الخصوص، بأن التغيير الآمن يأتي من خلال الوسائل السلمية وليس العنف، في حين أن الحفاظ على الوحدة الوطنية، يُعد شرطًا أساسيًا لإنجاح أي عملية تحول مستقر؛ وذلك لأن الانقسامات الحادة، تضعف من فعالية المؤسسات السياسية، وقد تغير من طبيعتها، وبناءً على كل ذلك، يمكن القول، إن نجاح عملية التحول الديمقراطي وترسيخه، لا تعتمد فقط على المؤسسات الرسمية والنصوص الدستورية والقانونية، وإنما أيضًا على قيم وأنماط سلوك قد تفوقها من حيث الأهمية.

بالمقابل، نجد أن المجتمع اليمني، يفتقر إلى وجود ثقافة سياسية ديمقراطية راسخة، وهذا العامل له أهميته البالغة في مسار الاستقرار السياسي والديمقراطي، فقد أظهرت إحدى الدراسات المقارنة، التي أجريت على عدد من الدول؛ بأن الإرث الديمقراطي كان عاملاً حاسمًا في استقرار الأنظمة الديمقراطية في تلك الدول، إذ بينت نتائجها، أن 90% من الديمقراطيات المنهارة لم يكن لديها خلفية ديمقراطية قوية (Diskin, Diskin, &

Hazan, 2005, p.300)، وبالعودة إلى التجربة اليمنية؛ نجد أن التعددية والحريات السياسية لم يعرفها الشعب إلا منذ العام 1990م، ولهذا فإن الثقافة السياسية ما تزال مشبعة بروح الإقصاء والهيمنة، حيث تسعى القوى المتصارعة غالبًا إلى فرض رؤيتها الخاصة، وإن اضطرت إليها بالقوة، وغالبًا ما يتم النظر إلى الآخر المختلف كخصم وليس كشريك. وقد مثل انقلاب جماعة الحوثيين على السلطة في صنعاء أواخر العام 2014م نموذجًا صارخًا لغياب الانفتاح السياسي، ويُجسد الرغبة في فرض مشروع أحادي بالقوة العسكرية وإقصاء بقية القوى، وبشكلٍ عام، فإن المشهد السياسي قد اتسم بالتشرذم والصراعات المتوالية منذ بداية الانفتاح على التعددية السياسية، في حين عملت وسائل الإعلام التابعة لمختلف القوى السياسية على تكريس ثقافة العنف والكراهية تجاه بعضها، وأظهرت الأزمات السياسية أن العنف كان حاضرًا بقوة كأداة لحل الخلافات السياسية، وقد تبين ذلك في الحرب الأهلية التي نشبت في صيف عام 1994م، وانتفاضة 2011م، وانتهاءً بانقلاب الحوثيين ومعهم حلفاؤهم من قوى سياسية وقبلية على السلطة في سبتمبر من عام 2014م، ومع تصاعد المطالب الانفصالية في الجنوب منذ العام 2007م على وجه الخصوص، والانقسامات الطائفية والمناطقية، فقد أصبح الحفاظ على وحدة الدولة يمثل تحديًا وجوديًا.

كما أن ثقافة القانون تكاد تكون غائبة في المجتمع اليمني، نتيجة تعدد السلطات، وتفكك مؤسسات الدولة، وفقدان الثقة في المؤسسات القضائية والأمنية الرسمية من قبل المواطنين، وقد انعكس ذلك في لجوء غالبية الأفراد إلى الآليات التقليدية لحل النزاعات التي تحدث فيما بينهم، فوفقًا لإحدى الدراسات الميدانية التي شملت عددًا من محافظات يمنية مختلفة، اعتبر 78.7% من المبحوثين أن التحكيم القبلي أكثر إلزامًا في تنفيذ أحكامه مقارنة بالقضاء الرسمي، ورأى نحو 60% أن التحكيم القبلي أكثر عدلاً، في حين أفاد 47.4% بأنهم يلجؤون إلى مشايخ القبائل لحل مشاكلهم، في حين أفاد 23.6% فقط من أفراد العينة أنهم يلجؤون للشرطة (الشرجبي، وآخرون، 2009، ص 157 – 158).

يُعتبر التعليم أحد أهم العوامل الرئيسية التي تشكل الثقافة السياسية في أي مجتمع، وعادة ما يرتبط ارتفاع مستوى التعليم بارتفاع مستوى الوعي السياسي وتعزيز قيم المشاركة، والمساءلة، والانفتاح على التعددية؛ "فالأمية تعيق المطالبة بالديمقراطية لأنها تحد من قدرة السكان على التعرف على أفعال الأنظمة الاستبدادية ومراقبتها" (Murtin,

F., & Wacziarg, R, 2014, p.178)، وفي دراسة لمجموعة من الباحثين قاموا بمراجعة بيانات تاريخية للفترة (1870 – 2000)، توصلت إلى أن التعليم الابتدائي هو المفتاح الأساسي لظهور الديمقراطية واستمرارها، وأن تأثيره على الديمقراطية أكثر من تأثير الدخل الفردي (Murtin, F., & Wacziarg, R, 2014, p.176).

وبالنظر إلى الحالة اليمنية، نجد أن معدل الأمية في المجتمع للفئة العمرية 15 سنة فما فوق، تراوحت بين 56% في العام 1995م وبين 45% في العام 2004م، وتراوحت نسبة الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي بين 55% في العام 1995م وبين 65.5% في العام 2005م (البداي، 2010، ص 132 – 133)، ذلك ما جعل شريحة واسعة من المواطنين أكثر عرضة لتقبل الخطاب الشعبوي، وأقل مقدرة على مساءلة السلطة، أو المطالبة بحقوق ديمقراطية، وأسهم في ترسيخ قيم وأنماط تقليدية من الولاءات المناطقية والقبلية، وحتى الولاءات الحزبية، فقد اتسمت بقدر كبير من التعصب السياسي القائم على أسس من الكراهية، وعدم القبول بالآخر، وعدم احترام قيم التنافس السياسي السلمي.

ختامًا، تظهر الأدبيات أن أحد أبرز معوقات التحول الديمقراطي يتمثل في المشكلة المعرفية المرتبطة بظاهرة تآكل الديمقراطية؛ إذ غالبًا ما يعجز المواطنون عن إدراك أن النظام السياسي مهددًا أو يمر بمرحلة من الخطر، مما يُضعف من قدرتهم على التعبئة دفاعًا عن الديمقراطية، وقد بينت هذه الدراسات أن لهذه المعضلة جذورًا تاريخية تعود إلى أثينا الكلاسيكية، حيث ابتكرت حلولاً مؤسسية للتنبيه إلى الخطر (Volacu, A, 2025, p.8). وفي السياق اليمني، يتجلى هذا البعد المعرفي في ضعف الوعي الجمعي بخطورة الانحرافات التي أصابت التجربة الديمقراطية منذ ولادتها، سواء من خلال الأزمات السياسية المتكررة، أو عبر تغول القوى التقليدية والقبلية والعسكرية في الحياة السياسية، ولم تدرك القوى السياسية ولا المجتمعية مبكراً خطورة الانحرافات والأزمات الناتجة عن أفعالها الغير مدروسة، فتعرضت التجربة الديمقراطية للهشاشة ومن ثم إلى الانتكاس.

يتضح مما سبق وجود فجوة عميقة بين ما تضمنته الأدبيات وبين ما هو موجود على الواقع اليمني، وأن الثقافة السياسية، تُعد مُحَدِدًا جوهريًا في إنجاح التحول الديمقراطي في اليمن، وأن هذا التحول سوف يظل هشًا ما لم يتم تدعيمه بثقافة سياسية تؤمن بالانفتاح، وسيادة القانون، والتغيير السياسي السلمي، والوحدة الوطنية.

المطلب الخامس: البنية الإقليمية والدولية وأثرها في مسار التحول الديمقراطي في اليمن:

أبرزت إحدى الدراسات المقارنة أهمية دور العوامل الخارجية في استقرار عدد من الديمقراطيات، حيث أظهرت نتائجها أن (87.5%) من الديمقراطيات المستقرة كانت التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية منخفضة، في حين أن أكثر من ثلاثة أرباع الديمقراطيات المنهارة (76.7%) تعرضت لتدخلات أجنبية مرتفعة نسبيًا (Diskin, Diskin, & Hazan, 2005, p. 300)، وفي حالة اليمن، نجد أن موقعه الجغرافي، يقع في محيط جيوسياسي تتسم دوله بخصائص النظم المحافظة، والحكم فيها يتم بالتوارث مع وجود صلاحيات مطلقة للحاكم، وبطبيعة الحال فإن هذه النُظم تفضل الاستقرار على التغير السياسي، وترى بأن نجاح عملية التحول الديمقراطي في بلد مجاور، قد ينعكس بتأثيراته على أوضاعها، وقد يشكل من وجهة نظرها تهديدًا مباشرًا لأمنها واستقرارها، ولهذا فقد لعب بعض حُكام هذه الدول أدوارًا مهمة في تعقيد عملية التحول إما من خلال التأثير المباشر على القرار السياسي، أو عبر شبكات اقتصادية وأمنية أسهمت في تكريس هشاشة الدولة (مجاهدي، 2023، ص 235 – 236)، ومنعت نشوء بنية قادرة على استيعاب إصلاحات مؤسسية مستدامة، وزاد من حجم هذا التأثير اعتماد الاقتصاد اليمن بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية من دول الجوار الغنية، وحاجته لتحويلات المغتربين العاملين في تلك الدول.

وبالرغم من أهمية المساعدات السخية التي قدمتها وتُقدمها دول الجوار العربي في منطقة الخليج للتخفيف من معاناة أبناء الشعب اليمني، ودعم مشاريع البنى التحتية في مختلف المجالات في اليمن؛ إلا أنها من حيث تأثيرها على مسار عملية التحول، قد أسهم في زيادة اعتماد الاقتصاد اليمني عليها، وأسهم في عدم بناء اقتصاد منتج، ذلك إلى جانب أن المساعدات التي تُمنح للقوى التقليدية والحزبية من خارج أطر الدولة الرسمية؛ قد أضعف من استقلالية النظام اليمني، وحد من قدرته على تبني إصلاحات هيكلية، وأضعف في الوقت ذاته العلاقة التعاقدية بين الدولة والمواطن، وسمح بتكريس نظام قائم على إدارة الولاءات وتأجيل الإصلاحات، وإعادة إنتاج مراكز قوى تقليدية بدلاً من بناء مؤسسات ديمقراطية مستدامة.

كذلك، فقد أسهم الانكشاف الأمني لليمن، وتزايد نشاط الجماعات المسلحة، في خلق بيئة أصبحت الأولويات فيها للمعادلات الأمنية الإقليمية والدولية بدلاً من الإصلاحات المؤسسية، وبالذات مع وجود إخفاقات متوالية من قبل النظام في إنجاز إصلاحات حقيقية في أجهزته مع استفحال مظاهر الفساد في معظم مفاصله.

لقد حظيت التجربة الديمقراطية اليمنية باهتمام واسع من قبل المجتمع الدولي عند بداية انطلاقتها، غير أن ذلك الدعم كان موجهًا لدعم مظاهر التحول الديمقراطي مثل توفير الدعم المالي والتقني لتنظيم الانتخابات وصياغة التشريعات، ودعم الحريات الإعلامية والسياسية...الخ، لكنه لم يوفر الدعم الكافي لمعالجة الركائز البنيوية الضرورية لترسيخ الديمقراطية.

وفي الوقت الذي بدأ فيه المجتمع الدولي بتقديم المساندة في مجالات أكثر عمقًا مثل تحديث الإدارة، ومكافحة الفساد، واستقلال القضاء؛ فقد جاء مشروطًا بالتوقيع على برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، الذي تم البدء بتنفيذه في مارس 1995م، وفق شروط محكومة بالاعتبارات الخارجية أكثر من الاعتبارات الداخلية، وقد انعكست نتائج تلك الإصلاحات على الواقع الاجتماعي بصورة مباشرة، حيث أدت السياسات التقشفية إلى تقليص الإنفاق العام، وتراجع الخدمات الأساسية، وتزايد معدلات الفقر، وارتفعت نسبة البطالة السافرة من 9.7% في عام 1995م إلى 16.3% في عام 2005م، ومع التحسن الذي طرأ على معدل نصيب الفرد من الدخل القومي خلال السنوات اللاحقة، الذي كان بحدود 366 دولار في العام 1995م، إلا أنه لم يتعد حدود 808 دولار للفرد في عام 2005م (البداي، 2010، ص330)، وقد كان لتلك الأوضاع أثرها في إضعاف الثقة بالمؤسسات السياسية، وفي جدوى التحول عبرها، وخلق بيئة هشة، جعلت التجربة أكثر عرضة للانتكاسة.

ويمكن القول إن تعدد المانحين والداعمين الدوليين والإقليميين، وتضارب أجندتهم السياسية، وتعارض مصالحهم في اليمن، قد حال دون توفر رؤية موحدة لدعم مسار عملية التحول الديمقراطي في اليمن، ما جعل من عملية التحول تقع في دائرة التفاهمات الخارجية أكثر من كونها استجابة لاحتياجات داخلية.

ومع اندلاع الانتفاضة الشعبية في العام 2011م، دخل اليمن في مرحلة انتقالية تفتقر إلى أساس مؤسسي قوي، وهو ما فتح الباب واسعًا أمام التدخلات الخارجية، وعلى

الرغم من أن هذا التدخل المباشر الذي ظهر عبر ما عُرف بالمبادرة الخليجية، قد حال دون اندلاع حرب أهلية في اليمن؛ إلا أنه لم يؤسس لعملية تحول ديمقراطي مستقر، وقد اكتفى بإدارة الأزمة عبر عملية نقل السلطة، وبدلاً من معالجة العطب المؤسسي الذي أصاب مؤسسات الحكم، ذهبت بعض القوى السياسية عبر مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وبتشجيع قوى إقليمية ودولية، إلى البحث في عملية إعادة بناء شكل الدولة نفسها، ومع تصاعد التوترات التي أعقبت انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل التي استمرت حوالي 10 أشهر، وغياب توافق كامل على شكل الدولة، ووجود تدخلات قوى إقليمية ودولية، عملت على التأثير في مخرجاته، وعملت على تعزيز أطراف معينة على حساب أخرى (الفقيه، 2017، ص106– 114)، فقد تحول المشهد من عملية تحول ديمقراطي إلى حرب متعددة المستويات، محلية، وإقليمية، ودولية، بمجرد أن انهيار التوازن الهش.

وقد برزت إيران كفاعل إقليمي استطاع استثمار هشاشة الدولة اليمنية وضعف بنيتها الاجتماعية، من خلال توظيف البعد المذهبي والطائفي وتقديم الدعم السياسي لجماعة الحوثيين في صعدة، وقد جاء هذا التدخل في إطار مشروع أوسع تسعى إيران إلى ترسيخه في المنطقة، عبر إعادة تشكيل توازنات القوة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، وبما يمكنها من فرض هيمنتها كقوة إقليمية فاعلة، وفي هذا السياق، فقد عملت على تمكين الجماعة من السيطرة بالقوة على مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء وفي عدد من محافظات الجمهورية، وفرض نفسها كحكومة أمر واقع في مناطق سيطرتها، مستغلة الثغرات البنيوية المتوفرة في التركيبة القبلية، واستغلال حالة الفقر في أوساط المواطنين، والانقسامات الحادة بين النخب والقوى السياسية الديمقراطية، ويكفي الإشارة إلى أن الجماعة تستند في قيامها بهذا العمل إلى فكرة الولاية السياسية التي بموجبها ترى لنفسها الحق الإلهي في الحكم لنعرف بأن تعطل المسار الديمقراطي وانهياره قد تم بمجرد سيطرة الجماعة على عاصمة الدولة وبعض المحافظات، وإدخال البلاد في حالة احتراب محلية وإقليمية ما تزال قائمة حتى كتابة هذه الدراسة.

إجمالاً لكل ما تم تناوله في هذا المبحث، يُمكن القول، بأن التعثر الديمقراطي يحدث نتيجة تفاعل مجموعة عوامل مجتمعة، تتداخل فيها هشاشة الدولة، ضعف مؤسساتها، مع وجود اختلالات اقتصادية، وانقسامات اجتماعية وتقليدية، وضعف أو غياب الثقافة السياسية الديمقراطية، فضلاً عن وجود تأثيرات من البيئة الخارجية، وأن هذا التداخل

البنيوي على النحو الذي تم تناوله، هو ما يفسر محدودية فرص الانتقال الديمقراطي في اليمن، ويُؤكد بأن أي مقاربة للإصلاح السياسي مستقبلاً، لا بد أن تكون شاملة، تأخذ بعين الاعتبار البعد الداخلي والخارجي معًا، وتعمل على معالجة جذور الأزمة ولا تقتصر على مظاهرها فقط.

خاتمة الدراسة

توصلت الدراسة إلى أن تعثر مسار التحول الديمقراطي في اليمن، لم يكن نتاج أزمات أو أحداث سياسية عابرة، وإنما كان نتيجة تفاعل معقد لبنى الدولة والمجتمع، شملت هشاشة الدولة، وضعف مؤسساتها، واستمرار الولاءات التقليدية، على حساب قيم المواطنة والولاء الوطني وقيم الديمقراطية، الأمر الذي حال دون تشكل قوى اجتماعية داعمة للديمقراطية، وزادت البنية الاقتصادية الريعية، وانتشار الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، وغياب طبقة وسطى مؤثرة وقوية، كلها عوامل أسهمت في إضعاف المؤسسات الديمقراطية، وأدت إلى انحسار الثقة بها في نفوس المواطنين، في حين بقيت الممارسات السياسية الديمقراطية ضمن حدود الطابع الإجرائي ولم تنتج تغيرات جوهرية في نقل السلطة لا على المستوى الحزبي ولا على المستوى الحكومي.

أكدت الدراسة كذلك أن البيئة الإقليمية لم تكن مواتية لإنجاح التجربة الديمقراطية الناشئة في اليمن، وأن الدعم الدولي لإنجاحها، لم يكن بالمستوى المطلوب، حيث اقتصر على دعم الجوانب الإجرائية، في حين كان يُفترض توفر الدعم الكافي للركائز البنيوية الأساسية مثل تدعيم بنية الاقتصاد وتحديثه، ومنع التدخلات الخارجية التي تدعم الكيانات التي تنازع مؤسسات الدولة صلاحياتها واختصاصاتها، وعليه، فإن أي محاولة لإحياء عملية التحول الديمقراطي في اليمن، لا بد لها من أن تأخذ بعين الاعتبار معالجة هذه الإشكاليات لما لها من دور واضح ومؤثر في عملية إنجاح المسار أو إفشاله من جديد.

ISSN (Print) 3006 – 7561 ISSN (Online) 3006 – 757X

التوصيات

توصي الدراسة بإطلاق مسار إصلاح وطني شامل، يعيد بناء مؤسسات الدولة على أسس المواطنة المتساوية وسيادة القانون، وإعادة هيكلة مؤسسات الجيش والأمن بشكل مهني، وتوحيد القوات العسكرية تحت سيطرة سلطة مدنية شرعية، وإصلاح منظومة الخدمة العامة وتجفيف شبكات المحسوبية التي تقوض الأداء المؤسسي، ومعالجة هشاشة الاقتصاد عبر التخفيض التدريجي للاعتماد على الموارد الريعية، وتطوير القطاعات المنتجة، وذلك لخلق فرص عمل للشباب، واستعادة دور الطبقة الوسطى بوصفها الركيزة الأساسية لاستقرار الديمقراطية، بالتوازي مع تعزيز منظومات الشفافية، والرقابة، ومكافحة الفساد.

كما تدعو الدراسة إلى تطوير الثقافة السياسية، ونشر قيم المشاركة والسلم الاجتماعي، وإعادة تعريف دور القبيلة كشريك داعم للاستقرار والتنمية بدلًا من كونها سلطة موازية للدولة، بالإضافة إلى تمكين المرأة والشباب سياسيًا واقتصاديًا، وتشدد الدراسة على ضرورة ترشيد العلاقة مع المحيط الإقليمي، وأن يتم بناؤها على أساس المصالح الوطنية المتوازنة، وتوجيه الدعم الدولي نحو بناء المؤسسات وتحسين الحوكمة، بما يهيئ لخلق بيئة مواتية لتحول ديمقراطي مستدام بعد أن تتوقف الحرب، ويحل السلام في ربوع البلاد.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- أبو غانم، فضل علي أحمد، (1991م)، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير، (ط.2)، صنعاء: دار الحكمة اليمانية.
- البداي، فؤاد ناصر، (2010) سياسات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية 1995 – 2005م (دراسة تقويمية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجار – جامعة أسيوط، 2010م.
- برحايل، أميرة، (2025، مايو 1). التحول الديمقراطي. الموسوعة السياسية، متاح على الإنترنت بتاريخ: 2 يونيو 2025م في: https://political-encyclopedia.org/dictionary/التحول%20الديمقراطي.
- الجابري، محمد عابد، (2006)، الديمقراطية وحقوق الإنسان، اليونسكو: سلسلة كتاب في جريدة، العدد (95).
- ديهوم، على محمد مصطفى، (2018). التحول الديمقراطي: دراسة في الآليات والتحديات. ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث للقضايا القانونية، أربيل: كلية القانون– جامعة إيشك، أربيل، متاح على الإنترنت بتاريخ: 2 يونيو 2025م في: https://conferences.tiu.edu.iq/ilic/wp-content/uploads/2018/06/13.pdf .
- الرماح، خالد أحمد ناصر، (2016)، تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على الثقافة السياسية وعملية التحول الديمقراطي في اليمن، السويس: المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة كلية التجارة الإسماعيلية، المجلد (7)، العدد (3، ملحق) 185 – 210.
- سورنسن، غيورغ، (2015)، ترجمة: عفاف البطاينة، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، ط (1)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الشرجبي، عادل مجاهد (محررًا)، (2009)، القصر والسلطان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن، صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان.
- صبرينة حملة، (2015)، الإشكالية المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: إشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية، الجزائر: مجلة الباحث

للدراسات الأكاديمية– جامعة باتنة1، العدد (7)، 374– 393.

– الظاهري، محمد محسن، (1996)، الدور السياسي للقبيلة في اليمن 1962 – 1990م، ط (1)، القاهرة: مكتبة مدبولي.

– الظاهري، محمد محسن، (2004)، المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي، ط(1)، القاهرة: مكتبة مدبولي.

– عبد الله، ثناء فؤاد، (1997)، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط (1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط (1).

– العلوي، الهادي، (2024)، تأثير الثقافة السياسية للنخبة على ترسيخ الديمقراطية، برلين: مجلة العلوم السياسية والقانونية الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد (10)، العدد (41)، 216– 227.

– الغاليين، شاهر محمد حسن، وشقير، دينا صبيح مسعود، (2020)، معيقات التحول الديمقراطي في الدول العربية، الأغواط: مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية – جامعة عمار ثليجي، المجلد (3)، عدد (5)، 396 – 417.

– الفقيه، عبد الله، (2017)، الثورة، الوحدة، والحكومة اليمنية، ط(3)، صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.

– كربوش، أحمد، (2023)، إشكالية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الأغواط: المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو، المجلد (6) العدد (1)، 743– 755.

– مجاهدي، عز الدين، (2023)، تأثير المتغير القبلي على عملية التحول السياسي في اليمن في ظل الحراك الشعبي في 2011م، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مستغانم (الجزائر)، المجلد (7)، العدد (1)، 224– 257.

– المخلافي، فيصل سعيد قاسم، (2010)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمنية 1990– 2010م، رسالة دكتوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

– مسعودي، يونس، (2014)، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، تلمسان: مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة أبو بكر بلقايد، العدد (1)، 147– 159.

– منصور، بلقيس أحمد، (2004)، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)، ط (1)، القاهرة: مكتبة مدبولي.

– منيرة، بلعيد، (2021)، الأوضاع السياسية للبلدان العربية ودراسة التحول الديمقراطي، مجلة المعيار، قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد (25)، عدد (53)، 880 – 897.

– المقطري، يوسف شمسان، (2024)، اقتصاد الحرب وجدوى التمرد في الجمهورية اليمنية، مجلة البحوث والدراسات العربية – معهد البحوث والدراسات العربية، العدد (81)، 155 – 207.

– هانتنجتون، صاموبل، ترجمة: عبد الوهاب علوب (1993)، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ط (1)، الكويت: دار سعاد الصباح.

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

–Diskin, A., Diskin, H., & Hazan, R. Y. (2005). Why democracies collapse: The reasons for democratic failure and success. International Political Science Review, 26 (3), 291–309.

–Harb, Mustafa. (2020). "Theoretical Framework of Democratic Transition: Mechanisms of Democratization." Grani 23, No (6-7) (August 30, 2020).

–International Crisis Group. (2020, June 12). Rethinking peace in Yemen. Crisis Group. Retrieved November 27, 2025, from https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/yemen/216-rethinking-peace-yemen .

–Murtin, F., & Wacziarg, R. (2014). The democratic transition. Journal of Economic Growth, 19(2), 141–183. https://doi.org/10.1007/s10887-014-9100-6.

–Volacu, A. (2025). The epistemic challenge to democratic resilience: A late-classical Athenian institutional solution. *Constellations*, *32* (3). https://doi.org/10.1111/1467-8675.12792.

–Worldometers. (2025, October 11). Population structure in Yemen. Retrieved November 10, 2025, from https://www.worldometers.info/ar.